٥ـ الحديث الغريب

هو الحديث الذي تفرّد به راويه ، سواء تفرد به عن إمام يجمع حديثه أو عن راوٍ غير إمام[١] ، ويكون المتفرد صحابياً أو في طبقة الأتباع ، وبهذا يختلف عن المشتهر أو الذي تطرأ عليه الشهرة في إحدى طبقاته ، كما يختلف عن المتواتر الأكثر شهرة .

وينقل الشيخ ابن الصلاح تعريفه بأنه : « الحديث الذي ينفرد به الرجل ، ولا يعرف متنه من روايته ، لا من الوجه الذي رواه ، ولا من وجه آخر »[٢] ، وهو يريد غريب المتن والسند ، ولا يطرد الضعف في الغرابة ؛ إذ ينقسم الحديث الغريب إلى غريب صحيح ، كالأحاديث الأفراد في صحيحي البخاري ومسلم ، وهذا قليل .

ومنه غريب غير صحيح أي حسن غريب وضعيف غريب ، والأغلب ألا يكون الغريب صحيحاً ، قال الإمام أحمد رضي الله عنه : « لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء » ويريد غريب المتن ثم غريب السند ولعله يقصد الأحاديث المشتملة على ألفاظ غريبة أي غريب الحديث وسنأتي على تفصيله في موضعه .

وقال الإمام مالك رضي الله عنه : « شر العلم الغريب ، وخير العلم الظاهر الذي رواه الناس ـ وفي رواية ـ المعروف المستقيم » .

---

(١) لقط الدرر للعدوي ، ص/ ٣٧ .

(٢) علوم الحديث ، ص/ ٨٠ .

وقال الحافظ عبد الرزاق الصنعاني : « كنا نرى أن غريب الحديث خير ، فإذا هو شر » ولعله يقصد أيضاً الألفاظ الغريبة لغوياً ، ويتضح الحديث الغريب في مقولة الإمام عبد الله بن المبارك : « العلم الذي يجيئك من ههنا وههنا يعني المشهور » .

ويذكر الإمام السيوطي مثالاً من مرويات الإمامين الترمذي : (٤/ ٤٢٣) وابن ماجه (٢/ ٩١٥ ، والنسائي ، من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار (ـ ١٢٦هـ) ، عن عوسجة عن ابن عباس رضي الله عنه « أن رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً ، إلا مولى هو أعتقه . . . » .

وقد تابع سفيان بنَ عيينة على وصله ابنُ جُريج وغيره ، ولكن الغرابة في أن حماد بن زيد خالفهم ، فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس ، رضي الله عنهما .

١ـ غريب المتن والإسناد :

وهو الذي ذكره الشيخ ابن الصلاح ، فلا يُروى إلا من وجه واحد ، ومثاله من صحيحي البخاري ومسلم حديث محمد بن فُضَيل (ـ ١٩٥هـ) عن عُمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال النبي ﷺ : « كلمتان حبيبتان إلى الرحمن ، خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان : سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم » .

وسبب الغرابة كما يقرر الحافظ ابن حجر العسقلاني في آخر شرحه « فتح الباري » أن أبا هريرة رضي الله عنه تفرّد به ، فلم يروه غيره من الصحابة ، ثم تفرّد به عنه أبو زرعة من التابعين ولم يروه غيره أحد ، ثم تفرّد به عنه عُمارة ، ثم تفرد به عنه محمد بن فُضيل .

والعجيب ههنا أن تلاميذ أبي هريرة رضي الله عنهم بلغوا ثمانمئة أو أكثر ، ولا يروي هذا الحديث إلا واحد هو أبو زرعة ، وكأن البقية بقوا في حال التحمل ، إذ لا يُعقل ألا يعرف الحديث إلا واحد في آلاف المسلمين !

٢ـ غريب المتن لا الإسناد :

وهذا إذا اشتهر الفرد ، فرواه عن المنفرد كثيرون ، فصار غريباً مشهوراً ، أي غريباً متناً لا إسناداً بالنسبة إلى أحد طرفيه المشتهر وهو الأخير . وهذا مثل حديث : « إنما الأعمال بالنيات »[١] .

ومنه ما رواه الإمامان الترمذي : ٢/ ٢٨١ ، وأبو داود : ٢/ ٤٧ من حديث عبد الواحد بن زياد (ـ ١٧٦هـ) عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : « إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر ، فليضجع عن يمينه » .

ونقل الإمام السيوطي عن الإمام البيهقي : « خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا ، فإن الناس رووه من فعل النبي ﷺ ، لا من قوله ، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ » .

وهو يتصل بالقسم الأول غريب المتن والإسناد كما ينبه فضيلة الدكتور نور الدين عتر[٢] ، وهو تغيير كلي في المتن وإن كان التشريع واحداً من حيث التكليف ، فلا فرق بين القول والفعل ، كلاهما حجة يُعمل بها .

ومن التغيير الجزئي الذي يعد تفرداً وغرابة في المتن ما يمكن أن

---

(١) تدريب الراوي ، ص/ ٦٣٥ .

(٢) منهج النقد ص/ ٣٩٨ .

نسميه زيادة الثقات ، كالحديث الذي أعله الإمام الترمذي : ٢/ ١٣١ عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عمارة المازني عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً إلا المقبرة والحمّام » .

فقد تفرد عمرو بزيادة الاستثناء ، إذ الأصل رواية تسعة من الصحابة بغير استثناء يمكن ما يطلق على الأصل اسم الحديث المعروف ، وهذا النوع يتصل بغريب المتن والإسناد ، لأن الطرق التي لا تشتمل على استثناء ليس فيها عمرو بن يحيى .

٣ـ غريب الإسناد لا المتن :

وهو الحديث الذي اشتهر بوروده من طرق متعددة عن راو واحد ، أو عن صحابي واحد ، أو رواة عدة ، ثم تفرد به راوٍ واحد ، فرواه من وجه آخر غير ما اشتهر به الحديث ، وقلنا صحابي واحد احترازاً من المشهور الذي يروى عن صحابيين فأكثر .

أ ـ الغريب المطلق :

أي ينتج التفرد من رواية تابعي واحد فقط عن الصحابي فيقال : حديث غريب مطلق ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « الولاء لُحمة كلحمة النسب ، لا يُباع ولا يُوهب ولا يورث » ، إذ تفرد به التابعي عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم .

وقيل : الغريب المطلق ما كان التفرد في أصل سنده ، والأصل هو الصحابي ومن أمثلتهم حديث تفرد به عمر رضي الله عنه وهو : « إنما الأعمال بالنيات » الذي استمر التفرد في كل إسناده .

ب ـ الغريب النسبي :

ويكون التفرد هنا في أثناء التحمل ، أي ينشأ التفرد في إحدى الطبقات عن راوٍ واحد بعد أن كان يرويه عن الصحابة رواة متعددون ، وسمي كذلك بالغريب النسبي من النسبة ، وذلك أن التفرد كان من راوٍ واحد في طبقة واحدة ، أو لأن الثقة من الرواة كان واحداً ، وهو يقابل المطلق .

ومنه ما نقل عنه عليه الصلاة والسلام أنه كان يقرأ في الأضحى والفطر بـ(قَ) و﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ .

وقد تفرد بهذا الحديث ضُمرة بن سعيد بن عبيد الله بن عبد الله عن أبي واقد الليثي ، ولم يروه أحد من الثقات غير ضمرة ، لكن رواه من غير الثقات ابن لهيعة وهو ضعيف عند جمهور المحدثين ، وكان قد رواه من طريق خالد بن يزيد عن ابن شهاب الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها .

ومنه حديث البخاري ومسلم : عن مالك عن ابن شهاب الزهري عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ : « دخل مكة وعلى رأسه المِغْفَر » أي وقد تفرد به مالك عن الزهري . فنقول غريب نسبي نسبة إلى مالك .

ونختم البحث بالكلام على حديث : « إنما الأعمال بالنيات » إذ يعد غريباً ، لم يصح له طريق إلا طريق عمر ولم يرد بلفظ عمر إلا حديث أبي سعيد الخدري وعلي وأنس وأبي هريرة رضي الله عنهم كما يذكر الإمام السيوطي .

ومن الحديث الغريب سنداً ومتناً حديث عبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبي داود عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار (ـ ٩٤هـ) مولى ميمونة رضي الله عنها عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن

النبي ﷺ : « الأعمال بالنية » قال ابن سيد الناس : « هذا إسناد غريب كله والمتن صحيح »[1] .

والواقع يسجل لنا عدم تفرد أحد بهذا الحديث في كل ألفاظه ، خصوصاً أن عدداً كبيراً رواه من الصحابة لم يتفرد به عمر بل رواه أبو سعيد الخدري بل ذكر الحافظ أبو القاسم بن مندة سبعة عشر[2] صحابياً فوق من سبق : علي بن أبي طالب ، سعد بن أبي وقاص ، عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عمر ، عبد الله بن عباس ، أنس بن مالك ، أبو هريرة ، معاوية بن أبي سفيان ، عتبة بن عبد السلمي ، هلال بن سويد ، عبادة بن الصامت ، جابر بن عبد الله ، عقبة بن عامر ، أبو ذر الغفاري ، عتبة بن النذر ، عتبة بن مسلم .

وذكر عند غيره من العلماء : أبو الدرداء ، سهل بن سعد ، النواس بن سمعان ، أبو موسى الأشعري ، صهيب بن سنان ، أبو أمامة الباهلي ، زيد بن ثابت ، رافع بن خديج ، صفوان بن أمية ، غذيةُ بن الحارث أو الحارث بن غذية ، وأمهات المؤمنين : أم سلمة ، أم حبيبة ، صفية بنت حيي .

وذكر ابن مندة أيضاً أنه رواه عن عمر ، غير علقمة ، وعن علقمة غير محمد ، وعن محمد غير يحيى مع العلم أن رواية ابن مندة غير مأخوذ بها ، إذ قال الحافظ العراقي : بلغني أن الحافظ أبا المزني سئل عن كلام ابن مندة هذا فأنكره واستبعده .

أما حديث أبي سعيد الخدري فهو في نظر أبي حاتم الرازي باطل قال : « هذا حديث باطل لا أصل له إنما هو : مالك عن يحيى بن

---

(١) تدريب الراوي ص/ ٦٣٤ .

(٢) مسند الشهاب القضاعي (٢/ ١٩٦) .

سعيد ، عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن علقمة بن وقاص ، عن عمر رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ » .

وإن كنا نميل إلى رجحان هذا التعدد الذي ذكره ابن مندة ، كما ألمحنا إلى هذا في الحديث المشهور ، وقد ورد أن لهذا الحديث سبع مئة طريق ، ولا شك أن الواقع يساندنا في رجحان وجود طرق متعددة منذ طبقة الصحابة إلى طبقة التابعين وأتباعهم ، لأن الحديث أصلٌ عام لا يعقل بإزائه التفرد ، بل إن النفس تتردد في إطلاق كلمة الغريب على قوله الكلي عليه الصلاة والسلام : « إنما الأعمال بالنيات » في حين يكون التواتر في قضايا جزئية .

❊ ❊ ❊